بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
كينيا

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الخميس، ١٠ ذو القعدة ١٤٤٦هـ | ٢٠٢٥/٠٥/٠٨م | رقم الإصدار: ١٤٤٦ / ٠٩

بيان صحفي

القوانين المالية الجديدة لن تنقذ الناس من البؤس الاقتصادي

(مترجم)

في مشروع قانون المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ المُقدّم إلى البرلمان، والذي وصفه النظام الحالي بأنه حافز اقتصادي، لن تُفرض ضرائب جديدة أو يزاد من الضرائب الحالية في مقترحات ميزانية هذا العام. وستُركّز الحكومة على إدارة الضرائب بشكل أكبر، وتسعى إلى سدّ الثغرات وتعزيز كفاية تحصيلها. ويسعى مشروع القانون إلى الحدّ من إجراءات رفع الضرائب، واقترح إعفاء مجموعة من السلع المعفاة حالياً من ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر.

يودّ **حزب التحرير/ كينيا** الإشارة إلى ما يلي:

إنّ سياسات الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، والدّعم، والإعفاءات الضريبية، هي مؤشرات واضحة على أنّ جوهر المعيشة البائسة يكمن في الضرائب وحدها. إضافةً إلى ذلك، فإن هذه الإجراءات الجديدة المقترحة ليست سوى إجراءات تجميلية، ومؤشر إضافي على الصورة المتناقضة للاقتصاد الرأسمالي. فمن جهة، يُنظر إلى الضرائب على أنها اعتماد على الذات، ومن جهة أخرى، تُعتبر الإعفاءات الضريبية تسهيلاً للاقتصاد! ومع ذلك، فإنّ الضرائب في الواقع هي أداة للحفاظ على قيمة العملة الورقية وجوهر الاقتصاد القاسي من خلال إكراه الدولة. لقد أظهر هذا القانون خطأ السياسة الضريبية برمتها في النموذج الاقتصادي الرأسمالي، المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة. ففي الاقتصاد الرأسمالي، تُعدّ الضرائب ضرورة اقتصادية للحفاظ على النظام النقدي الورقي وتوازن التجارة، لا لحماية الاقتصاد وسبل عيش الناس العاديين.

تدور ميزانيات الدولة الرأسمالية بين الضرائب والاقتراض، وبالتالي لا يوجد تحرر اقتصادي واستقلال. ولزيادة العبء على الإنسان العادي، تُجبر الدولة على الاقتراض بربا لسدّ عجز الموازنة.

لن يتحقق الحلّ الجذري للمشاكل الاقتصادية في كينيا والعالم أجمع من خلال الضرائب والاقتراض بالربا أو صياغة قوانين مالية جديدة. إن الإسلام هو الحل الوحيد لجميع المشاكل الاقتصادية.

يتميز الإسلام بنظام فريد لتحصيل الإيرادات، بما في ذلك إيرادات الملكيات العامة (مثل الغاز والإنتاج الزراعي (مثل الخراج)، والتي تُدرّ إيرادات دون خنق النشاط الاقتصادي. ويُخصص النظام الاقتصادي الإسلامي موارد مثل الطاقة والمراعي والمياه بوصفها ملكيات عامة. ونحن نعتقد بالتأكيد أنّ دولة الخلافة هي وحدها التي تطبّق النظام الاقتصادي الإسلامي الخالي من جميع الضرائب القاسية مثل ضريبتي القيمة المضافة والدخل.

شعبان معلم

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في كينيا

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info

تلفون: ٧٠٧٤٥٨٩٠٧ ٢٥٤+ | بريد إلكتروني: mediarep@hizb.or.ke
موقع حزب التحرير كينيا: www.hizb.or.ke